تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

السياسة التركية الجديدة تجاه المشكلة الكردية

حسين عباس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

السياسة التركية الجديدة تجاه المشكلة الكردية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

حسين عباس / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المسألة الكردية هي تركة ورثتها الدولة التركية عند تفكيك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1918، على أثر اتفاقية سايكس – بيكو وتقاسم الأراضي العثمانية بين الفرنسيين والبريطانيين، وجد الأكراد أنفسهم منقسمين بين تركيا وسوريا والعراق.[1]

ويشكل الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد الأتراك، ويقدر عددهم ما بين 14-19 مليون من مجموع 86 مليون نسمة ينتشرون في المناطق الجنوبية الشرقية من الأناضول، ويتمركزون في 18 ولاية من إجمالي 81 ولاية تركية. أهم المدن الكردية العشر هي أورفه، شرناق، أغدر، سيرت، موش، فان، بتليس، بتمان، ماردين، ديار بكر. وحسب التقرير السري الصادر عن مجلس الأمن القومي التركي في عام 1996 بعنوان «المشاكل والحلول» والذي سربته صحيفة مليت التركية، تأكد أن تعداد سكان الأكراد في تركيا سيقارب 40 % من سكان تركيا بحلول عام 2025.[2]

يتكون المجتمع التركي من 36 إثنية مختلفة، لذلك كانت هناك أهمية للتعامل بحذر مع هذا الملف الشائك. علماً بأن مسألة الأقليات حاضرة في خطابات حزب العدالة والتنمية، إذ ركز الحزب على عدم وجود تمييز في تركيا، وأكد مراراً قول: «لا وجود للتمييز في هذه البلاد، نحن جميعاً، من كردي وتركي وشركسي وجورجي وأبخازي وبوسني، دولتنا تحتوي على 36 عنصراً إثنياً، جميعهم في منظورنا واحد، ومتساوون ضمن الدستور."[3]

اتبع أردوغان منذ عام 2002 سياسة جديدة تجاه القضيتين الكردية والعلوية، وهما من القضايا المستعصية في الدولة التركية الحديثة منذ تأسيس الجمهورية عام 1923. لم يتمكن أي من السياسيين المدنيين أو العسكريين من إيجاد حل نهائي لهما في الواقع السياسي لتركيا، واستمر تعقيد هذه المعضلة السياسية حتى أصبحت مصدراً مستديماً لتهديد الأمن القومي التركي من جهة، ومن جهة أخرى، حجة لتدخل بعض القوى الغربية في السياسة الداخلية التركية. أكد صاحب الفكر الاستراتيجي في حزب العدالة والتنمية، أحمد داود أوغلو، على ضرورة إيجاد حل للمسألة الكردية، حيث قال: "إذا واصلت تركيا

1- جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2019، ص212.

2- https://medyascope.tv/2022/02/12/roj-girasun-yazdi-harika-90lardan-bir-gazete-manseti-2025de-kurt-nufusu-yuzde-50-olacak/

3- مجموعة باحثين، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكر والتجربة، مركز صناعة المفكر للدراسات والأبحاث، إسطنبول 2016، ص831.

اتخاذ موقف سلبي من المسألة، فإنها ستتعرض لمخاطر جسيمة تتعلق بأمنها الداخلي والخارجي، فضلاً عن فقدان التأثير الإقليمي." ومن خلال هذا الطرح، وجّه الأنظار إلى ضرورة إعادة تشكيل الأمة التركية وحل القضية الكردية عبر إحياء التجربة العثمانية، مشدداً على أهمية إعادة النظر في المسألة من منظور إسلامي، باعتبار أن الرجوع إلى الإسلام يشكل رباطاً وثيقاً للوحدة الوطنية.[4]

تفاقمت تداعيات المسألة الكردية بشكل متسارع في مواجهة الحكومات التركية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ومع نمو الاقتصاد التركي وازدهار السياسة الخارجية، أصبح حل القضية الكردية ذا أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار في تركيا.[5]، ويمكن القول إن السبب الرئيس الكامن وراء التعامل مع القضية الكردية بهذه المقاربة المنفتحة هو سعي رجب طيب أردوغان إلى إجراء تغييرات واسعة في نظام الحكم الجمهوري الكمالي، وإخراج تركيا من العزلة. وقد سبقت ذلك الدعوة إلى إجراء تعديلات دستورية، حيث إن التعديلات القائمة تمت صياغتها من قبل الجيش التركي بعد انقلاب ١٢ أيلول 1980. فقد قامت المؤسسة العسكرية حينها بسن دستور تركي جديد، عُرف بدستور 1982، وهو الدستور المعمول به حالياً في تركيا، وقد أعدّته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة [6]، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأربع الأولى التي حددت شكل الدولة. فقد نصت المادة الأولى على أن "شكل دولة تركيا هو الجمهورية." ونصت المادة الثانية على أن "الجمهورية التركية دولة قانون ديمقراطي وعلماني واجتماعي، تحترم حقوق الإنسان، وتدين بالولاء لقومية أتاتورك، وبروح السلام الاجتماعي والتضامن الوطني من خلال العدالة."أما المادة الثالثة، فقد تناولت علم الدولة ولغتها، ونصّت على أن "دولة تركيا لا يمكن تقسيمها على أساس الأراضي أو القومية، ولغتها الرسمية هي اللغة التركية." أما المادة الرابعة، وهي الأهم، فقد نصت على عدم جواز تعديل مواد الدستور المذكورة، حيث جاء فيها أنه "لا يجوز تعديل أو اقتراح تعديل نص المادة (١) من الدستور التي تنص على أن شكل الدولة جمهوري، ولا يجوز تعديل أو اقتراح تعديل صفات الجمهورية الواردة في المادة (2)، ولا يجوز تعديل أحكام المادة (3).[7]

4- جنى جبور، المصدر السابق، ص2014-2013
5- مجموعة باحثين، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكر والتجربة، المصدر السابق، ص 164.
6- عايدة العلي سري الدين، الدور التركي في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2017، ص42.
7- https://www.sozcu.com.tr/anayasanin-ilk-4-maddesi-nedir-anayasanin-degismez-maddeleri-neler-wp6691936

ولكن، من جانب آخر، فإن ما يخشاه أردوغان هو انتقال حالة الاضطرابات في سوريا إلى الأراضي التركية عبر تأجيج النزعة القومية الكردية وإثارة التوترات المذهبية بين العلويين. ولذلك، يسعى أردوغان إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار الداخلي من خلال معالجة هذه القضايا الحساسة.

سياسة أردوغان لحل القضية الكردية: -

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، شهدت سياساته تجاه القضية الكردية تذبذبات ملحوظة. فقد أقدمت الحكومة التركية في بداية عام 2009 على إنشاء أول قناة تلفزيونية تبث باللغة الكردية، وهي "TRT 6"، كما عملت على استعادة الأسماء الكردية الأصلية للمناطق الكردية، وإعادة الجنسية التركية للأفراد الأكراد الذين أُجبروا على مغادرة البلاد بعد انقلاب ١٢ أيلول 1980. بالإضافة إلى ذلك، سعت الحكومة إلى توسيع نطاق حرية التعبير من خلال إدخال تعديلات على المادة 216 من قانون العقوبات التركي، وهي التعديلات التي مهدت الطريق لمشروع "عملية السلام"، الذي برز بين عامي 2013 و2015، ويُعدّ من الفترات الحرجة في تاريخ تركيا.[8] وهي التعديلات التي مهدت الطريق لمشروع "عملية السلام"، الذي برز بين عامي 2013 و2015، ويُعدّ من الفترات الحرجة في تاريخ تركيا.

لعب عبد الله أوجلان دوراً محورياً في هذه العملية، نظراً لنفوذه الكبير بين الأكراد وسلطته على حزب العمال الكردستاني (PKK)، المصنّف كمنظمة محظورة في تركيا.[9] تزايدت مخاوف تركيا من القضية الكردية في ظل حالة الفوضى التي شهدتها سوريا، لا سيما مع تنامي مخاطر انفصال الأكراد هناك، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا على المطالبة بالاستقلال، مما يشكل تهديداً مباشراً لثوابت الأمن القومي التركي[10]، وهذا يسمح للحكومة التركية بالانطلاق نحو الخارج وتركيز جهودها على سياسة التقارب مع العرب، ومن الجهة الأخرى تحسين صورة تركيا في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي.[11]

8- يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ السياسي الحديث والمعاصر 1923-2018، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2021، ص583.

9- حزب العمال الكردستاني المحظور (PKK): تأسس في 27 تشرين الثاني 1978 بطريقة سرية على يد مجموعة من الطلاب الماركسيين غير المؤثرين في الساحة السياسية الكردية، من بينهم عبد الله اوجلان الذي اختير رئيساً للحزب. لمزيد انظر مجموعة باحثين، العراق وتركيا دراسة تحليلية في ضوء الملفات العالقة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2022، ص21-20.

10- عايدة العلي سري الدين، المصدر السابق، ص 118-117.

11- جنى جبور، المصدر السابق، ص 218.

خلال الحقبة الماضية، سعت الحكومة التركية إلى ترجمة مخاوفها إلى حلول، حيث عملت على تحقيق السلام ونزع سلاح حزب العمال الكردستاني (PKK) من خلال الرسائل التي كان يوجّهها عبد الله أوجلان. ومن أبرز هذه الرسائل، خطابه في عيد نوروز عام 2013، الذي دعا فيه إلى السلام. لكن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة انعدام الثقة بين الأطراف، والتأثيرات الإقليمية والدولية، وغياب الشفافية، وضعف الدعم الشعبي لعملية السلام. كما أن فشل الطرفين في الوفاء بتعهداتهما كان من العوامل الأساسية التي أدّت إلى تعثّر العملية، مما مهّد الطريق لانهيارها وعودة الصراع المسلح.

ويبدو أن هناك ارتباكاً داخل حزب العدالة والتنمية بسبب هذا الانفتاح، بين الداعمين للأكراد، الذين يرون في العملية فرصة لإضفاء الشرعية على حزب العمال الكردستاني، ولهم تأثير كبير داخل الحزب. وتتجلى في تصريحات نواب حزب العدالة والتنمية مثل حسين يايمان وغالب إنصاريو أوغلو بأن إلقاء حزب العمال الكردستاني لسلاحه في الأشهر المقبلة ليست مجرد أمنيات، بل هي كلمات من أشخاص كانوا في محادثات في قنديل.

يمكن القول إنه هناك حرص من السلطة السياسية الكردية - الإسلامية على استغلال مثل هذه الفترات من التطبيع بين حزب العمال الكردستاني وحزب العدالة والتنمية لتحقيق المزيد من المكاسب القومية. هذا الوضع يعكس التوترات الداخلية والتحديات التي يواجهها حزب العدالة والتنمية في التعامل مع قضية رفع كلمة (TC)، المختصر لجمهورية تركيا، من المباني الرسمية. تعتبر هذه القضية حساسة لدى الأتراك عموماً، والقوميين خاصة، لأن رفع كلمة (TC) يعني «جمهورية تركيا»، وحسب المادة (66) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢، المتعلقة بتعريف الجنسية التركية، التي تنص على: «كل من يرتبط بالدولة التركية برابطة المواطنة هو تركي.» هذا التعريف يعكس التوجه نحو بناء هوية وطنية تشمل جميع سكان الدولة بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية. ومع ذلك، يشعر بعض الأكراد أن هذا التعريف يتجاهل هويتهم القومية ويسعى إلى تذويبها في الهوية الوطنية التركية. هذا الخلاف يعكس التوترات المستمرة حول المسائل القومية والحقوق الثقافية في تركيا.

لكن تطوير سياسة كردية «محدودة» مع مرور الوقت يبدو أكثر واقعية، خاصة مع خطوات مثل إجراء محادثات مع عبد الله أوجلان، وإعادة حزب الشعوب الديمقراطي_ الذي تم إقصاؤه بعد فشل عملية السلام عام 2015-2013، حين أقدمت الحكومة التركية على إلقاء القبض على رئيس الحزب صلاح الدين دميرطاش مع ٩ أعضاء من مجلس الأمة

التركي بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بتهمة التعاون مع حزب العمال الكردستاني في قضية كوباني - والتعامل معه كطرف سياسي معترف به. كما تضمنت هذه الخطوات إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الحزب بتهمة التعاون مع منظمة حزب العمال الكردستاني، وإقامة اتصالات جديدة مع قنديل - المنطقة الخاضعة لقيادات حزب العمال الكردستاني، وزيادة الرسائل التي تتحدث عن "السلام والأخوة".[12]

هدف أردوغان من مشروع الانفتاح الجديد:

تدرك الحكومة التركية جيداً أن منظمة حزب العمال الكردستاني لن تلتزم بتصريحات عبد الله أوجلان وستنقسم فيما بينها، تهدف السياسة التركية الحالية إلى سحب البساط من عناصر الحزب من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. إضعاف حزب العمال الكردستاني داخل تركيا وتقليص حركته لكسب الأصوات في الانتخابات المقبلة مع تقديم ضمانات أمنية وسياسية جديدة.
2. إظهار جدية الحكومة في إنهاء هذه القضية أمام العالم وقطع تعاطف دول الاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية مع المنظمة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال تعزيز التعاون مع دول الجوار لقطع أي دعم قد تتلقاه المنظمة من الخارج، والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق التي تشهد تأثيراً كبيراً من تحركات منظمة (PKK)، وذلك لخلق بيئة أكثر استقرارا وأمانا.
3. العمل على تضيق حركات المنظمة (PKK) على الشريط الحدودي بين العراق وسوريا لتكون حداً فاصلاً بين العلويين الاتراك وسوريا.
4. العمل على وضع هلال كردي موالي لسياسة الحكومة التركية تبدأ من شمال العراق الى نهاية البحر الابيض المتوسط والسيطرة على أهم مناطق النفطية فيها.
5. العمل على استحداث محافظات جديدة وتقليص مساحة المحافظات ذات الكثافة السكانية الكردية من أجل إضعاف وتشتيت اصوات المعارضة فيها كحزب الشعب وحزب السلام الديمقراطي الكردي، حيث صرح زعيم الحركة

12- Erkan KARAARSLAN, 8 Ocak 2025 https://www.turksolu.com.tr/akpnin-yeni-acilim-oyu-nufiller-tepisiyor-turk-milleti-eziliyor/

القومية دولت بهجالي حول ضرورة رفع عدد المحافظات التركية إلى (100) محافظة بمناسبة الذكرى المئوية على تأسيس الجمهورية، وحسب الإحصائية وكالة تويك (TÜİK) الرسمية معهد الإحصاء التركي، هناك 25 قضاء قد أكمل الإجراءات القانونية لكي يتحول إلى محافظة.[13]

العوائق التي أدت إلى فشل مفاوضات السلام بين الحكومة التركية وPKK (2013-2015):

خلال المدة بين 2013 و2015، تم إطلاق عملية السلام في تركيا بهدف إنهاء الصراع بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK) من خلال المفاوضات التي جرت مع عبد الله أوجلان عبر حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، ومع ذلك، انهارت العملية عام 2015، وعاد الطرفان إلى المواجهات المسلحة، وكان هناك العديد من الأسباب وراء فشل المفاوضات؛ أهمها:

أولاً: عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني (PKK) من الناحية الداخلية تتطلب تنفيذ (6) خطوات لإكمال المفاوضات:

1. تعديل قوانين مكافحة الإرهاب في تركيا.
2. تسهيل عودة المقاتلين إلى بيوتهم عبر تفعيل (قانون الندم) للمقاتلين.
3. تفعيل هيئة الحل في البرلمان التي لم يشارك بها حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية.
4. البحث عن دولة تستقبل قادة حزب العمال للعيش فيها.
5. فتح المجال للهيئات المدنية لزيارة سجن إيمرالي.
6. تطبيق عقوبات قاسية على موظفي الدولة وقوات الأمن من الذين يخرقون قوانين حقوق الإنسان.

13- https://www.yenisafak.com/foto-galeri/ozgun/hangi-ilceler-il-olacak-il-olacak-ilceler-belediye-oldu-mu-il-yapilacak-ilceler-hangileri-4576032/5

ثانياً: لمستوى الثاني من التحديات المرتبط بالأسباب الخارجية التي كان لها دور كبير في فشل المفاوضات يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1. أحداث كوباني (2014) والتطورات الإقليمية التي شهدها المنطقة خاصة قيام عناصر تنظيم داعش بحصار المدينة، وعدم قيام الحكومة التركية بتقديم المساعدة الكافية لمقاتلي وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) في مواجهة تنظيم داعش.

1. الانتخابات والتطورات السياسية الداخلية في تركيا حزيران/يونيو 2015، حقق حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) فوزاً بتجاوز عتبة 10 % من الأصوات الانتخابية، حيث عرقل حزب العدالة والتنمية من تشكيل حكومة بمفرده.
2. التدخلات الدولية ودور الولايات المتحدة، حيث قدمت واشنطن دعماً عسكرياً لوحدات حماية الشعب الكردية (YPG) في سوريا خلال حربها ضد تنظيم داعش.

بكل الأحوال، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، يمكن القول إن مشروع الانفتاح التركي تجاه حزب العمال الكردستاني، لن يستمر طويلاً، وانه مسالة وقت قبل أن ينتهي، وذلك لعدة أسباب:

1- حزب العمال الكردستاني يتكون من جناحين، إضافة إلى تعدد القيادات وارتباط كل منها بدولة، ويشكل الهرم كل من مراد قره يلان، وفهمان حسين الملقب باهوز اردال « كردي سوري، جميل بيك، كالكان دوران « المقرب من إيران « كل واحد منهم لديه هدف في المستقبل.

- مراد قرة يلان: كردي / تركي: يعتبر من أبرز القياديين في الحزب، وقد تولى إدارة الحزب بعد اعتقال عبد الله أوجلان.
- جميل بيك: كردي/ تركي: يعتبر أحد المؤسسين والقياديين في الحزب.
- قالقان دوران: كردي / تركي: يُعتبر من الشخصيات القيادية المهمة في الحزب والمقرب إلى إيران ولديه تحفظات حول عملية السلام.
- فهمان حسين: كردي / سوري: يُعتبر من القياديين الميدانيين العسكريين، وهو الذي يتولى قيادة العمليات العسكرية داخل الأراضي التركية، وهو معارض بشكل كامل للسلام مع الحكومة التركية.

2- رفض أكراد سوريا مشروع الانفتاح واعتبروه مسألة تكتيكية تهدف إلى ضرب سوريا وإسقاط النظام، بالإضافة إلى محاصرة الأكراد عسكرياً.

3- رغبة أكراد تركيا في الحصول على حكم ذاتي في تركيا، وهو ما أعلنه صلاح الدين دميرطاش بشأن نوايا الأكراد في تركيا في هذا الخصوص.

4- لا يزال عدد كبير من أعضاء اتحاد الحقوق الكردستانية"KCK"، الجناح المدني لحزب العمال الكردستاني، في سجون أردوغان ولم يتم إطلاق سراحهم حتى الآن. وحسب ما نشرته وزارة الداخلية التركية في بيانٍ لها حول حصيلة العمليات العسكرية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2012، وصل عدد المعتقلين إلى 6300 معتقل. وتشير التقارير الصحفية إلى أن أغلب الأسلحة الثقيلة لعناصر حزب العمال الكردستاني تم إخفاؤها داخل الأراضي التركية. إضافة إلى ذلك، توجد معلومات مسربة من قبل المخابرات التركية تفيد بأن الحزب يقوم بإنشاء مجموعة جديدة تحت اسم وعنوان ثانٍ.

5- ستشهد المناطق الكردية في «سوريا، تركيا، إيران» صراعاً بين القوى الكردية، وذلك نتيجة لعدم اتفاقهم على أيديولوجية واحدة. ففي حين أن الأكراد في سوريا يعارضون النظام، يختلف موقف الأكراد في العراق، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتبنى توجهات سياسة الحكومة التركية. بناءً على ذلك، أقدم رئيس إقليم كردستان العراق «مسعود بارزاني» في 20/5/2013 على إغلاق الحدود الفاصلة بين الإقليم وسوريا أمام عناصر الذراع الأيمن لحزب العمال الكردستاني في سوريا «حزب الاتحاد الديمقراطي»، وذلك بعد قيام الأخير باعتقال 75 شخصاً من الأكراد السوريين الموالين لمسعود بارزاني.

الخلاصة:

نهج حزب العدالة والتنمية تجاه عبد الله أوجلان ليس نتيجة موقف أيديولوجي ثابت، بل يعكس استراتيجية براغماتية تستجيب لتغيرات السياقات السياسية والاجتماعية والدولية، سواء من خلال مبادرات السلام أو السياسات الأمنية الصارمة أو المناورات الانتخابية. يظهر هذا النهج محاولات الحزب للتوازن بين المصالح الداخلية والدولية. وقد أعلن حزب العمال الكردستاني (PKK) بقيادة عبد الله أوجلان عدة مرات عن وقف إطلاق النار والدعوة لإنهاء الكفاح المسلح والانسحاب من الأراضي التركية. ومع ذلك، لم تنجح هذه المحاولات بسبب عدم التزام الجانبين بتطبيق القرارات. على سبيل المثال، في عام 1993، أعلن أوجلان وقف إطلاق النار في مؤتمر صحفي مع جلال الطالباني، ولكن لم تسجل الحكومة التركية أي رد إيجابي تجاه وقف إطلاق النار، واستمرت الهجمات التركية على الحزب.

في عام 2013، دعا أوجلان مرة أخرى إلى وقف العمليات القتالية والانسحاب من تركيا في إطار عملية سياسية، ولكن لم يتم تحقيق تقدم كبير في هذا الصدد. ومن الواضح أن هناك تعقيدات كبيرة في هذا الصراع، وأن الحلول السياسية لم تكن كافية لإنهاء العنف. ومع ذلك، يبقى السؤال حول مدى إسهام هذه الاستراتيجيات في حل القضية الكردية محل نقاش مستمر. الجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجيات تعكس محاولات الحزب للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية، بما في ذلك الضغوط الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في القيادة السياسية والتوجهات الأيديولوجية داخل الحزب قد أثرت أيضاً على نهجه تجاه القضية الكردية وعبد الله أوجلان.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org